UNHCR
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حنان، أم لخمسة أطفال، من بلدة العشارة بريف دير الزور، داخل ورشتها في منزلها. سمعت حنان عن المنح المقدمة للمشاريع الناشئة التي يقدمها المركز المجتمعي الذي تدعمه المفوضية في العشارة. عند ذهابها للمركز، تلقت حنان مجموعة أدوات خياطة كاملة: ماكينة خياطة، طاولة، إضاءة، حامل، مدقة، خيوط. الصورة: © المفوضية/ فيفيان طعمة

أثر تخفيضات التمويل على مكاتب المفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نظرة عامة

في عام 2023، انخفض دخل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ("المفوضية") على مستوى العالم بنحو مليار دولار، على الرغم من استجابتها لحالات الطوارئ في أكثر من عشرين دولة والنمو المستمر في عدد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، اضطرت المفوضية إلى اتخاذ قرارات صعبة بشأن الميزانية أثرت سلباً على حياة العديد من اللاجئين

وعلى الرغم من الدعم السخي من العديد من الجهات المانحة، تشير توقعات التمويل لعام 2024 إلى أن المفوضية تواجه المزيد من هذا الانخفاض، حيث تلقت المكاتب التابعة للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حتى نهاية نيسان/أبريل، 256.4 مليون دولار فقط من أصل الـ 2,341 مليون دولار المطلوبة لإتمام مهامها (11%)

وقد اضطرت المفوضية إلى **خفض نفقاتها المقررة بشكل كبير** في أربعة بلدان - وهي **الأردن** و**لبنان** و**الجمهورية العربية السورية (سوريا)** و**اليمن** - **بمبلغ إجمالي قدره 93 مليون دولار حتى الآن.**

وتبذل المفوضية قصارى جهدها لتقليل أثر هذا الانخفاض على المحتاجين، كما نواصل البحث عن طرق لنكون أكثر كفاءة على المستوى العالمي والدعوة بشكل عاجل إلى حشد المزيد من التمويل

ومع ذلك، فإن تخفيضات الميزانية ستعرض النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة لهم في البلدان المعنية للمزيد من عوامل الاستضعاف، وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة مخاطر الحماية. إضافة إلى ذلك، سيتقلص مجال الحماية بشكل ملموس، وتتزايد حركات النزوح، بما في ذلك عمليات الهجرة غير النظامية والخطيرة عن طريق البحر، كل ذلك في حين أن الديناميكيات الجيوسياسية الأساسية في عدة أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال دون حلول، مع آثار بعيدة المدى على السلام والاستقرار الإقليميين

أثر تخفيضات التمويل على مكاتب المفوضية القطرية

لبنان

تخفيض بقيمة 27.8 مليون دولار لبرامج عام 2024 حتى الآن

حتى تاريخ 8 أيار/مايو، حصلت المفوضية في لبنان على **تمويل بنسبة 16%** من إجمالي متطلبات عام 2024 البالغة **545.2 مليون دولار**

- ستؤدي التخفيضات في مشاريع الدعم المؤسسي إلى إعاقة حصول اللاجئين على التسجيل المدني والإقامة القانونية في الوقت المناسب، مما يشكل مخاطر شديدة على الحماية
- ستخسر 115,000 عائلة لاجئة المساعدة النقدية من البرنامج النقدي المشترك بين المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي، والذي يعد شريان الحياة للعائلات اللاجئة المستضعفة في البلاد، وهو ما يمثل انخفاضًا بأكثر من 40% عن عام 2023، حتى مع تزايد أعداد اللاجئين الواقعين تحت خط الفقر في لبنان. كما اضطرت المفوضية بالفعل إلى وقف برامج المساعدات النقدية لفصل الشتاء، مما أدى إلى تفاقم الضغوط المالية خلال أشهر الشتاء الباردة
- تم تخفيض تغطية الرعاية الصحية، حيث يجب على اللاجئين الآن دفع ما يصل إلى 40% من فواتير المستشفى، مما يؤدي إلى حصول عدد أقل من اللاجئين على الرعاية المناسبة وتأجيل العلاج الطبي
- سيتم تقليص قدرة المفوضية في لبنان على إعادة تخزين إمدادات الطوارئ، مما يعيق قدرتها على الاستجابة بسرعة وفعالية للأزمات الطارئة

الأردن

تخفيض بقيمة 28 مليون دولار لبرامج عام 2024 حتى الآن

حتى تاريخ 8 أيار/مايو، حصلت المفوضية في الأردن **على تمويل بنسبة 16%** من إجمالي متطلبات عام 2024 البالغة **374.8 مليون دولار**

- حتى نيسان/ أبريل، انخفض عدد العائلات اللاجئة التي تتلقى المساعدة النقدية للاحتياجات الأساسية من المفوضية في المناطق الحضرية، حيث يقيم 82% من اللاجئين، بمقدار الثلث تقريبًا، من 30,000 إلى 23,500 عائلة. كما سيتم تخفيض مبلغ المساعدة النقدية بنسبة 25% حتى أيار/مايو.

وتؤدي هذه التخفيضات مجتمعة إلى تفاقم الوضع المتردي بالأساس للاجئين: إذ يعاني 70% من اللاجئين السوريين من ظروف معيشية دون المستوى، ويفتقرون إلى الإضاءة المناسبة، والتهوية، والبنية التحتية الآمنة. كما وتعاني جميع الأسر اللاجئة تقريباً من الديون المتراكمة عليها، وتلجأ 89% منها في المناطق الحضرية إلى استراتيجيات التكيف السلبية، مثل تسول الأطفال من أجل البقاء

يتحمّل اللاجئون السوريون الشتاء القارس في مخيم الزعتري بالأردن. الصورة: © المفوضية/كلير توماس

- سيتم تقليص برامج صيانة وإصلاح المأوى في المخيمات بشكل كبير، مما سيؤثر على حياة اللاجئين
- سيتعين على المفوضية أيضاً تقليص خدمات الحماية، بما في ذلك للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة إلى خدمات نقل اللاجئين المرضى من المخيمات إلى المستشفيات خارجها

سوريا

تخفيض بقيمة 19.4 مليون دولار لبرامج عام 2024 حتى الآن

حتى تاريخ 8 أيار/مايو، حصلت المفوضية في سوريا على **تمويل بنسبة 10%** من إجمالي متطلبات عام 2024 البالغة **466.6 مليون دولار**.

- تقف سوريا على حافة أزمة إنسانية حادة ناجمة عن النزاع المسلح والانهيار الاقتصادي وتفشي الأمراض والزلازل وتضاؤل الخدمات العامة. سيؤدي عدم كفاية التمويل إلى حرمان مئات الآلاف من الأشخاص المستضعفين من المساعدة، مما يزيد من مخاطر الحماية، وتقويض التماسك الاجتماعي، ودفع المزيد من الأشخاص إلى مغادرة البلاد. وسيكون لذلك تأثير ضار على المجتمعات والأسر التي تمكنت، بمساعدة متواضعة من المجتمع الدولي، من البقاء في البلاد، على الرغم من التحديات الهائلة

- خفضت المفوضية ميزانيتها وأنشطتها لعام 2024 بنسبة 20% على الرغم من الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في البلاد. وقد أدى ذلك إلى تقليل عدد الموظفين الميدانيين وتقليص الأنشطة الأساسية، مثل تلك المتعلقة بالمأوى ومواد الإغاثة والمساعدات النقدية والدعم المجتمعي ومساعدات سبل كسب العيش

- بسبب تخفيض الميزانية، لن يحصل أكثر من 225,000 شخص على خدمات الحماية، وسيفتقر ما يقرب من 60,000 شخص إلى المساعدة في مجال المأوى، ولن يحصل 130,000 شخص على مواد الإغاثة، وسيبقى أكثر من 47,000 شخص بدون مساعدة نقدية، ولن يستفيد حوالي 10,000 شخص من الدعم المعيشي والاقتصادي

اليمن

تخفيض بقيمة 18.2 مليون دولار لبرامج عام 2024 حتى الآن

حتى تاريخ 8 أيار/مايو، حصلت المفوضية في اليمن على **تمويل بنسبة 11%** من إجمالي متطلبات عام 2024 البالغة **354.4 مليون دولار**.

- إن التحديات الكبيرة المتعلقة بالحماية والنزوح في اليمن تجعله من بين أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. ويتسم الوضع بإصابات في صفوف المدنيين، ونزوح واسع النطاق ولفترات طويلة، وتهميش اجتماعي واقتصادي

- يوجد حاليًا 4.5 مليون نازح داخليًا و71.000 لاجئ وطالب لجوء في اليمن. وفي عام 2023، ارتفع النزوح المرتبط بالمناخ إلى أعلى مستوى له منذ أربع سنوات، بما يمثل 76% من النازحين الجدد، في حين كانت نسبة الـ 24% المتبقية بسبب الصراع

- في عام 2024، ستقوم المفوضية في اليمن بتخفيض برامج المساعدات النقدية الخاصة بها بنسبة 25%، مما سيؤثر على 20,000 أسرة (140,000 فرد) تعتمد على المساعدات النقدية متعددة الأغراض المنقذة للحياة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأسر المستضعفة النازحة داخليًا، بما في ذلك تلك الموجودة في المناطق الجبلية الباردة، لن تحصل على دعم لفصل الشتاء مثل البطانيات والملابس الشتوية

- سيؤدي تضاؤل الموارد إلى تقويض جهود المفوضية في مجال الحماية المنقذة للحياة لنحو 16.4 مليون شخص في اليمن، بما في ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً. واضطرت المفوضية إلى تقليص النطاق الجغرافي للخدمات الحيوية، مثل عمليات مراقبة الحماية المجتمعية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية

- إن تقليص برامج المأوى التابعة للمفوضية يعني أن حوالي 66,000 نازح داخلياً سيستمرون في العيش في ظروف دون المستوى الأمثل. وسوف يتأثر أيضًا دعم سبل العيش، ومبادرات دعم العودة الطوعية التلقائية، وأنشطة الإدماج، مما يزيد من الضغط على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لكل من اللاجئين والنازحين داخليًا في اليمن

الظروف المزرية في مواقع النازحين داخلياً في اليمن. الصورة: © المفوضية/غريغوري دواني

الآثار على المستويين الإقليمي والعالمي

زيادة التحركات إلى وجهات أخرى: شهدت المنطقة زيادة ملحوظة في عدد الأشخاص الذين يقومون بالنزوح المتكرر، بما في ذلك الأفراد الفارين من الصراع أو الاضطهاد أو الفقر أو قضايا الحكم أو تداعيات تغير المناخ. وبغض النظر عن بغض النظر عن محفزات التحرك، يواجه الأشخاص مخاطر حماية خطيرة، بما في ذلك الاستغلال وسوء المعاملة والاتجار بالبشر أثناء تنقلاتهم هذه

خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، وصل أكثر من 40 ألف شخص عن طريق البحر إلى إيطاليا واليونان وإسبانيا وقبرص ومالطا **من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا**. ويؤدي نقص التمويل إلى تقويض قدرة المفوضية على توفير الحماية الدولية وإيجاد حلول للنازحين قسراً مع الحفاظ على حقوقهم. وهذا يعيق الجهود الرامية إلى إنشاء مسارات قانونية لتنقل العمالة وإدماج اللاجئين في الاقتصادات المحلية. كما أن نقص الموارد يحد بشدة من دعم عمليات العودة الآمنة والكريمة إلى البلدان الأصلية بالنسبة لأولئك الذين لا يتمتعون بالحماية أو خيارات الهجرة القانونية. ومن المرجح أن يؤدي الفشل في معالجة تحديات الحماية هذه إلى دفع المزيد من اللاجئين إلى القيام برحلات محفوفة بالمخاطر. وبالتالي فإن الاستجابات المستدامة التي تتجاوز تقديم الحماية والمساعدات الإنسانية ضرورية لحفظ كرامة اللاجئين وتحسين حياتهم

ضعف الاستقرار الاجتماعي والشمول: تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية مستمرة إلى جانب الاحتياجات الملحة للنازحين واللاجئين والعائدين. وتعتمد هذه الفئات المستضعفة على مساعدات المفوضية لتعزيز اعتمادها على نفسها وإدماجها في البرامج الوطنية للحماية الاجتماعية، التي تعتبر محورية في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والتماسك داخل المجتمعات. ومع ذلك، فإن تخفيضات التمويل ستؤثر على كيفية دعم المفوضية للأنظمة الوطنية، مما قد يرهقها ويؤدي إلى تفاقم عوامل الاستضعاف لدى اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد يتعرض التعايش بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة لمزيد من التوتر مع تزايد الخطاب المناهض للاجئين، مما يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية وعدم الاستقرار

تقلص النطاق الإنساني: تشعر المفوضية بقلق عميق إزاء التأثير المجتمعي الأوسع المترتب على تقليل الأنشطة والبرامج، بما في ذلك تقلص النطاق المدني والإنساني. حيث تصاعدت المشاعر المعادية للاجئين في لبنان، مصحوبة بخطاب الكراهية والهجمات المنظمة والتهديدات والترهيب والدعوات لطرد السوريين. إن المعلومات المضللة التي تحرض على الخوف والكراهية واحتمال تجدد الأعمال العدائية المحلية تشكل مخاطر كبيرة لزعزعة استقرار المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع

ارتفاع مخاطر انعدام الجنسية: قرابة 90% من النازحين قسراً والأفراد عديمي الجنسية في جميع أنحاء العالم تستضيفهم البلدان الأكثر فقراً والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. هناك أكثر من 400,000 شخص عديم الجنسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع وجود العديد من المجتمعات المتأثرة أو المعرضة لخطر انعدام الجنسية. وفي بعض البلدان، تعد المفوضية المنظمة الوحيدة التي تقدم فوائد سياسية وإنسانية لا تستطيع الدول تحقيقها بمفردها. إن إهمال تسجيل ولادة طفل لاجئ يمكن أن يزيد بشكل كبير من خطر انعدام الجنسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدى الحياة. يعد تسجيل الأحداث الهامة في الحياة، مثل الولادة والوفاة والزواج في الوقت المناسب أمرًا بالغ الأهمية لتجنب التحديات المعقدة والتقدم نحو الحلول الدائمة

الاحتياجات المالية

في عام 2024، ناشدت المفوضية لجمع مبلغ 2.342 مليار دولار لتقديم المساعدة لحوالي 16 مليون نازحاً قسراً وعديم جنسية في 19 مكتب عمليات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الجهات المانحة

تُعرب المفوضية عن امتنانها للدعم المقدّم من الجهات المانحة والتي ساهمت لمكاتب عملياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأموال غير مخصصة ومخصصة، بما في ذلك الجهات المانحة الخاصة.

للمزيد من التفاصيل، يمكنكم التواصل مع المكتب الإقليمي للمفوضية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمان، الأردن من خلال: MENAreporting@unhcr.org